مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد:4 / العدد: 2 / ديسمبر2020، ص ص74-101

هجرة ونزوح الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنيةالعربية وآثارها على التنمية البشرية. (دراســة تحليلية)

The emigration and displacement of scientific talents and those with Arab professional skills and their effects on human development.(An analytical study)

* د. عطيه عبد الواحد سالم
attia abdelouahed salem
جامعة طرابلس – ليبيا
at.Salem@uot.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2020/07/06 تاريخ القبول: 2020/11/08 تاريخ النشر:2020/12/31

الملخص : تعتبر مشكلة الهجرة بشكل عام وهجرة ونزوح الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية بشكل خاص من المشاكل الدائمة، وقد تعددت أسبابها ودوافعها، فقد تكون على شكل أفراد أو جماعات، وربما تكون داخلية أو خارجية، وقد تكون أسبابها طبيعية أو أمنية أو سياسية أو علمية أو اقتصادية.

اما هجرة ونزوح الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية العربية إلى الخارج في السنوات الاخيرة، فترجع أسبابها في أغلب الاحيان إلى العوامل السياسية والأمنية أو الاقتصادية، ومهما كانت أسبابها ودوافعها فإن آثارها ستكون سلبية على البلدان التي هاجرت منها وإيجابية على البلدان التي هاجرت إليها، وعلى الحكومات العربية أن تتخذ كافة الاجراءات التي تساعد في إيقاف هجرة الكفاءات العلمية والمهنية وتحفيز المهاجر منها للعودة إلى اوطانها الأصلية لتساهم في عملية التنمية ومعالجة المشاكل التي تعاني منها أغلب البلدان العربية في كافة المجالات.

الكلمات المفتاحية : الهجرة، الكفاءات العلمية، المهارات المهنية ، التنمية البشرية.
تصنيف JEL:O15, J24

Abstract : The problem of immigration in general, and the migration and displacement of scientifictalents and those with professional skills in particular, are permanent problems, and their causes and motives have multiplied, they may be in the form of individuals or groups, and may be internal or external, and their causes may be natural, security, political, scientific or economic.

As for the migration and displacement of scientific talents and those with Arab professional skills abroad in recent years, their reasons are often due to political, security or economic factors, and whatever their causes and motives, their effects will be negative on the countries from which they migrated and positive on the countries that migrated to, and on Arab governments To take all measures that help stop the migration of scientific and professional competencies and motivate migrants from them to return to their countries of origin to contribute to the development process and address the problems experienced by most Arab countries in all fields

Key words:
Jel Classification Codes : O15 , J24

* المؤلف المرسل

المقدمة :

يعتبر راس المال الفكري المبدع ثروة بشرية وقوة ضاربة ومهمة لتحقيق التميز والتنمية في ظل التحديات العالمية التي تواجهها كافة مؤسسات المجتمع العربي بمختلف مجالاتها.فأثبتت تجارب الدول في العصر الحديث أن رأس المال البشري يعتبر احد أهم الثروات الطبيعية، فكثير من الدول تفوقت حضارياً بسبب نجاحها في استثمار مواردها البشرية، بينما فشلت الثروات الطبيعية في كثير من الأحيان في تحويل البشر إلى شعوب منتجة إذا لم يتم استغلالها من أجل ذلك، وهو ما يعدّ أشبه بالتحدي الحقيقي امام مجتمعاتناً العربية. غير أن الاهتمام بالعنصر البشري في البلدان العربية بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة لم يكن بالشكل المطلوب إذ حرصت معظم هذه الدول على إنتاج المورد البشري ولكنها لم تنجح في المحافظة عليه، ويتضح ذلك من خلال هجرة الكفاءات وذوي المهارات المهنية خارج أوطانها الاصلية وخاصة العناصر الشابة والمواهب المتميزة منها.

فقد أصبحت ظاهرة الهجرة ونزوح المواهب والقدرات الإبداعية العربية إلى خارج اوطانها تشكل هاجساً مخيفاً للحكومات والمنظمات على حد سواء، كما قدرت التقارير ان تلك الهجرة التي تكاد لا تنتهي أو تتوقف تتسبب في خسائر اقتصادية ومعنوية، ولهذا تعد هذه الظاهرة أحد أهم العوامل المؤثرة على تطور الاقتصاد القومي وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية، كما تكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين والمهجرين قصراً، خاصة من المواهب والمبدعين وذوي المهارة والخبرة في العمل.

تُعد مشكلة هجرة ونزوح الكفاءات العلمية والمهنية،واحدة من اخطر المشاكل التي تواجه البلدان النامية بشكل عام، فهي تشكل ظاهرة سلبية وخطيرة على هذه البلدان من الناحيتين العلمية والاقتصادية، وان المستفيد من هذه المشكلة هي الدول الحاضنة لهذه الكفاءات والمواهب، أذ تقوم هذه البلدان وعبر وسائل وطرق متعددة على جذب هذه الكوادر العلمية المؤهلة من خلال تقديم وعرض الخدمات والمغريات المادية وغير المادية من أجل الهجرة والبقاء والعمل لصالح البلد المضيف لهم.

أن دراسة مشكلة هجرة ونزوح الكفاءات العلمية وذوى المهارات المهنية هي من المشاكل الهامة التي تواجه البلدان العربية اليوم. فلابد من دراسة هذه الظاهرة من خلال أبعادها العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وماهي الأسباب الحقيقية التي تقف وراؤها،

وكذلك لابد من تحديد المشاكل الرئيسية التي تواجه عودة الكفاءات العلمية والمهنية، وماهي الحلول والمقترحات الجذرية لهذه الظاهرة،وهذه هي المهمة الرئيسية التي تقف امام السلطتين التشريعية والتنفيذية.فمعضلة هجرة ونزوح الكفاءات والمواهب العلمية المبدعة وذوي الخبرة،من المشاكل المحورية التي تواجه بلدان الوطن العربي اليوم وفي المستقبل، وبالتالي لا بد من دراسة وتحليل هذه المعضلة بشكل علمي وموضوعي. وذلك من خلال التعرض إلى البنود التالية :

-الإطار العام للبحث. (إشكالية البحث وتساؤلاته، أهمية و أهداف البحث.)

-المفاهيم الأساسية لظاهرة هجرة الكفاءات العلمية والمهنية. (مفهومها، أسبابها، أثارها،)

-انعكاسات هجرة ونزوح الكفاءات العلمية والمهنية على التنمية البشرية في بلدان المغرب العربي.

-الاستنتاجات وتوصيات البحث.

الإطـار العام للبحث.

أولاً : إشكالية البحث :إن إشكالية الهجرة ونزوح الكفاءات والمواهب الإبداعية وذوي الخبرة المهنية لها عدة ابعاد رئيسية مترابطة ومكملة بعضها مع البعض ولايمكن الفصل بينهما وهي :

- **البُعد العلمي والمهني**:كما هو معروف، تسعى البلدان المتقدمة على استغلال الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تواجه الكوادر العلمية في البلدان العربية بالعمل على سحب هذه الكوادر عبر اساليب مختلفة لصالحها لما تملكه هذه الكوادر العلمية من مؤهلات وخبرات علمية وعملية رصينة وكفؤة وبالتالي تستطيع البلدان المتقدمة من استثمار هذه الكفاءات لصالح تطورها الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، وبنفس الوقت يتم حرمان البلدان النامية والعربية خاصة من جهد وخبرة هذه الكوادر العلمية، اي بمعنى أخر، افراغ البلد النامي من خيرة كوادره العلمية والمهنية الوطنية.
- **البُعد الاقتصادي**:يكمن البُعد الاقتصادي في ان هجرة الكفاءات والعقول العلمية وذوي الخبرة في العمل تشكل مكسباً مادياً كبيراً للبلدان المتقدمة، اذ تحصل هذه البلدان على كوادر بشرية جاهزة لم يتم اي انفاق مالي عليها، وبالتالي يمكن القول انها تشكل ربحاً اقتصادياً كبيراً للدول المتطورة، وبنفس الوقت تشكل هجرة الكوادر العلمية خسارة علمية ومادية كبيرة على بلدانها لايمكن تعويضها، وبالمقابل تبقى هذه البلدان النامية متخلفة من الناحية العلمية والاقتصادية بالمقارنة مع البلدان المتطورة.

- **البُعد السياسي والأمني** :تشكل النخبة العلمية في اي بلد النواة السياسية والعلمية الرئيسية لما لها من دور ومكانة وتأثير مباشر على الحياة والاحداث السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، ويعود سبب هذا الدور لما تملكه هذه الكوادر العلمية من وعي ونضج سياسي ومن معرفة علمية وهذا ما تخشاه بعض الانظمة في البلدان النامية ومنها البلدان العربية.

أن هجرة الكوادر العلمية لم يكن وليدة صدفة، بل احياناً يتم التخطيط لها من قبل الدول المتقدمة من اجل تحقيق عدة اهداف في مقدمتها اهداف علمية واقتصادية وسياسية وثقافية وأمنية في آن واحد، وان هذا النهج سوف يؤدي تكريس تبعية هذا البلد أو ذاك مع البلدان المتطورة، ومن هنا جاءت الفكرة لمناقشة وتحليل هذه الظاهرة الخطيرة من اجل عودة الكوادر العلمية الوطنية ومن كافة الاختصاصات العلمية بهدف مساهمة هذه الكوادر في اعادة اعمار بلدانهم في كافة ميادينه العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وان تصبح البلدان العربية عامة وليبيا خاصة اليوم عامل جذب لهذه الكوادر العلمية وليس عامل طرد لها، ولايمكن تحقيق هذا الهدف الكبير والمشروع إلا من خلال تدخل الدولة المباشر وفق خطة علمية وموضوعية واضحة المعالم والاتجاهات، وعليه فأن مشكلة هجرة العقول العلمية تحمل طابعاً علمياً وسياسياً وأمنياً واقتصادياً، ولايمكن ان تكون هذه المشكلة الخطيرة خارج هذه الابعاد.وعلى هذا الاساس تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيس التالي :

ما هي العوامل المؤدية إلى هجرة ونزوح الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية.؟ وما أثر ذلك على التنمية البشرية في البلدان العربية، وفي بلدان المغرب العربي على وجه الخصوص. ؟

ثانياً : تساؤلات البحث: في إطار موضوع هذا البحث سيتم الإجابة على إشكالية البحث من خلال التساؤلات الآتية :

1. ما أثر هجرة الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية على التنمية البشرية في الوطن العربي عامة،وفي بلدان المغرب العربي خاصة؟

2. ماهي الأسباب الحقيقية المؤدية إلى هجرة الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية في البلدان العربية؟

3. إلى أي مدى يمكن اعتبار هجرة الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية العربية عائقا أما معملية التنمية البشرية في أوطانهم؟

4. ما هو واقع هجرة ونزوح الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية في بلدان المغرب العربي.؟و ماهي السياسات والإجراءات المتبعة للتكيف مع انعكاساتها؟

ثالثاً : أهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث في الآتي :

1. أن البنية التحتية في أغلب البلدان العربية، قد تهدمت ودمرت منذ سنوات بسبب الحروب والأزمات المفتعلة من قبل القوى العظمى. وتحتاج لبنائها الكفاءات العالية وذوي الاختصاصات في المجالات كافة. وبناء على ذلك سيتم إلقاء الضوء على مشكلة هجرة العقول والكفاءات وذوي المهارات المهنية من زوايا ذات ابعاد متعددة تشكل خطورة كبيرة على تقدم البلدان العربية ونموها.
2. تحديد أسباب هجرة العقول والكفاءات العربية إلى خارج أوطانها يتيح للبلدان الطاردة تحديد كيفية إزالة العقبات والعوائق أمام العلماء والمفكرين والخبراء والمهنيين بالخارج للعودة لبلدانهم الأم بشكل ملح للاستفادة منهم في عملية التنمية.

ولإيقاف نزيف هجرة المفكرين والكفاءات وذوي المهارات والخبرة المهنية جاء هذا البحث للكشف عن المسببات والحد من هذا النزيف بإجراءات عملية وعلمية. فمهما كان الطريق مظلم فهناك بصيص من نور الأمل.

رابعاً : أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

-التعرف على مفهوم ظاهرة الهجرة وتاريخها بشكل عام، وهجرة الكفاءات العلمية العربية بشكل خاص وانعكاساتها السلبية على التنمية البشرية في البلدان العربية.

-التعرف على الأسباب التي أدت إلى هجرة الكفاءات وذوي المهارات والخبرة المهنية من بلدانها إلى الاماكن الجادبة.

-اقتراح السياسات والاجراءات الكفيلة بمعالجة والحد من ظاهرة هجرة ذوي الكفاءات العلمية والمهنية.

خامساً : منهجية البحث: تم إتبـاع المنهج التاريخي وكذلك المنهج ألوصفي التحليلي والمبنيان على الفحص والتحليل الايجابي الدقيق، ومراجعـة شـاملة للأدبيـات والدراسات والابحاث السابقة، بالإضافة إلى ذلك تمت الاستعانة بالمنهج الاحصائي على اساس أنه لا تخلو أي دراسة في العلوم الانسانية والاقتصادية عموماً من الإحصائيات والارقام المنشورة ذات الصلة بموضوع البحث، كأدلة لإثبات الحقائق.

المفاهيم الأساسية لظاهرة هجرة الكفاءات العلمية والمهنية.

تمهيد :

زاد الاهتمام بظاهرة الهجرة الدولية لما لها من آثار سلبية على المجتمعات النامية، ولا سيما كون هذه الآثار تزداد بتفاقم الظاهرة لكونها لا تشمل فقط الأفراد ذوي المهارات، وانما امتدت إلى ضم الكفاءات والمفكرين والأدمغة التي تشكل نواة التقدم والنمو في أي مجتمع كان. ولهذه الأسباب وغيرها حظيت هجرة الكفاءات العلمية ولا زالت تحظى باهتمام الاكاديميين والمفكرين والمختصين والسياسيين في إيجاد مفهوم موحد، ولتحديد الأسباب و النتائج، لأن نظرة الدول المتقدمة للهجرة تختلف من تلك التي تخص العالم النامي والعربي خصوصاً.

المفاهيم والتعريفات حول الهجرة :

1 – ما هي الهجرة.؟

هي " تحركات أشخاص أو مجموعة من الأشخاص سواء عبر الحدود الدولية أو داخل الدولة. وهي تحركات سكانية تشمل أي نوع من تحرك الناس أياً كانت مدته أو تركيبته أو أسبابه، وتشمل اللاجئين، والنازحين، والمهاجرين لدوافع اقتصادية، والأشخاص الذين ينتقلون لغايات أخرى بما فيها لم شمل الأسرة." (تقرير الهجرة الدولية لعام 2017 ، ص 123)

2 – المهاجر واللاجئ.

رغم انه لا يوجد تعريف متفق عليه قانوناً، تعّرف الأمم المتحدة المهاجر على أنه " شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو مكرهة، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية. "(الأمم المتحدة : www.un.org/ar/section/issues-depth/migration/index.html)

ووفقاً لاتفاقية 1951. بشأن اللاجئين، يعّرف اللاجئ على " أنه كل شخص يوجد خارج دولة جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية، وأصبح بسبب ذلك التخوف يفتقر إلى القدرة على أن يستظل بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك."(الأمم المتحدة : www.un.org/ar/section/issues-depth/migration/index.html)

3 – النازحون.

أشخاص أو مجموعات أشخاص أجبروا على الهرب أو على مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، لا سيما نتيجة أو سعياً لتفادي آثار النزاع المسلح وحالات العنف

العام، أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان. (**تقرير الهجرة الدولية لعام 2017 ، ص 121**)

4 – العامل المهاجر.

تنص المادة 2 (1) من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، لعام 1990. مصطلح العامل المهاجر على النحو التالي : " الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها. " وتضيف المادة (3) من الاتفاقية المشار اليها اعلاه، موضحة أن هذه الاتفاقية لا تنطبق على عدد من الفئات، منها اللاجئون، وعديمو الجنسية والمتدربون من بين فئات أخرى.(**تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 ، ص 313**)

5 – المهاجر من ذوي المهارات.

العامل المهاجر الذي يمنح عادة بسبب مهاراته أو خبرته المهنية المكتسبة، معاملة تفضيلية فيما يتعلق بقبوله في البلد المضيف. و يخضع لقيود أقل فيما يتعلق بمدة إقامته وتغيير عمله ولم شمل عائلته.(**تقرير الهجرة الدولية لعام 2017 ، ص 125**)

مفهوم ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية.

إن مصطلح هجرة العقول، أو هجرة الكفاءات، أو النقل العكسي للتكنولوجيا، هي مترادفات اصبحت الأن تطلق على جميع المهاجرين المدربين تدريباً عالياً من بلدانهم الأصلية إلى بلدان اخرى. فاصطلاح استنزاف العقول أو الادمغة، هو اصطلاح ابتدعه البريطانيون لوصف خسارتهم من الأدمغة والكفاءات العلمية في مجالات الطب والهندسة وغيرها من أنواع العلوم. (**أبوغمجة : 2016، ص3**)

وتعني الهجرة من الناحية اللغوية وبشكل عام : الخروج من بلد إلى آخر ويسمى الشخص مهاجر ليعيش في أرض أخرى بفعل الظلم، أو المغادرة إلى أرض ثانية طلباً للأمن والعدل والعيش.(**أبوغمجة : 2016، ص2**)

أما مفهوم الهجرة اصطلاحاً : فيعني غياب العناصر البشرية الحيوية اللازمة لتحقيق العمليات الشاملة لمجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة من حياته وهذا الغياب يؤدي إلى الهجرة أو الامتناع عن العودة بعد قضاء الفترة الزمنية، ويندرج ذلك تحت أصحاب الكفاءات العقلية النادرة والخبرات العلمية العالية المستوى والمهارات الدقيقة التي تشكل غيابها خطورة على حياة المجتمع في حاضره ومستقبله.(**مانع ، خبازي : 2011 ، ص3**)

أما مصطلح هجرة الكفاءات فعرفّ على النحو التالي: تفضيل المتخصصين من حملة الشهادات العليا المدعومة بالذكاء العيش والعمل في بلدان أجنبية وفي خدمة شعوب من غير شعوبهم.
بينما ترى منظمة اليونسكو للهجرة: أن هجرة الأدمغة هي نوع شاذ من انواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق باتجاه الدول الأكثر تقدماً من الدول الأقل تقدماً وهو ما اطلق عليه بعضهم بالنقل العكسي للتكنولوجيا.

أسباب ودوافع هجرة الكفاءات العربية.

إن سبب هجرة ونزوح الكفاءات العلمية العربية وتزايدها سنة بعد أخرى يعود للأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في البلدان العربية، وكذلك المستوى المعيشي المتردي الذي يعيشه غالبية المواطنون في هذه البلدان ومنهم أصحاب الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية، بسبب سياسة العنف والعنف المضاد الذي تعتمده السلطات الحاكمة. هذا وقد بدأت هجرة الكفاءات العلمية العربية منذ أواسط القرن العشرين ولا تزال مستمرة، وربما تزداد سنة بعد أخرى بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والعلمية في معظم البلدان العربية. (**الشمري : 2016 ، ص 151**)

هذا وقُدّر عدد المهاجرين من البلدان العربية في عام 2013.حوالى(22)مليون شخص وبما يشكل نحو5.9% من مجموع سكان المنطقة العربية في ذلك العام.غير ان هذه البيانات لاتشمل عدد اللاجئين الذين غادرو االجمهورية العربية السورية على أثرالأزمة في أواسط عام2013. والبالغ عددهم حوالى (1.4) مليون مهجر ولاجيء حسب بيانات المنظمة الدولية للهجرة، وبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يتخطى الرقم الإجمالي للمهاجرين واللاجئين من المنطقة العربية (23) مليون شخص.(**تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، ص 44**)
ويمكن الإشارة إلى نوعين من الأسباب وراء ظاهرة هجرة العقول العربية، إحداها طاردة تتعلق بدول المنشأ أو الدول المرسلة (البلدان العربية)، و الأخرى جاذبة خاصة بدول الاستقبال (الدول الغربية او الصناعية).ومن بين عوامل الطرد تأتي :(**الأسرج : 2016، ص5 – 6**)

أولا : التحديات السياسية والأمنية.

تتمثل التحديات السياسية في الفساد السياسي وغياب الديمقراطية وتزايد القمع وانتهاكات حقوق الإنسان، والإشكالية، في كل عام تفقد البلدان العربية الالاف من الكفاءات العلمية من مهندسين، وأطباء، وعلماء، وفنيين، يتوجهون إلى الدول المتقدمة والغنية،سعياً وراء ظروف أكثر

حرية واستقرار، و تعزيز أوضاعها العلمية، والثقافية، والمعيشية، وفي نفس الوقت تتسبب هجرتهم تخلف مجتمعاتهم وبؤسها المتزايد لأن التطور هو نتاج التنمية البشرية.

ثانيا :العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

عوامل طاردة تتعلق بانتشار البطالة، والتي تؤكد التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية أن نسبتها في العالم العربي تجاوزت14 % ، وقلة العائد المادي لمختلف الكفاءات العلمية والفنية، وقلة حجم الانفاق على البحث العلمي في البلدان العربية، ويضاف إلى العوامل الاقتصادية أيضاً تكليف العلماء بإعمال لاتتلاءم مع خبراتهم وتخصصاتهم، وتفشي الإجراءات الروتينية فى أعمالهم، بالاضافة إلى الاعتماد المكثف على الخبرات الفنية والتقنيات الغربية على حساب الكفاءات الوطنية.(**التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية لعام 2014، ص 54**)

ضغوط الهجرة وأنماطها :

افادت المنظمة الدولية للهجرة إن عدد المهاجرين الدوليين في عام 2019. يقدر الأن بنحو 270مليون شخص.ووفقاً لتقارير الوكالة الأممية، يعيش أكثر من نصف المهاجرين الدوليين 141مليون شخص في أوروبا وأمريكيا الشمالية،أي ما يقدر بنحو 52% من الرقم العالمي من الذكور.(**اخبار الأمم المتحدة** : https//news.un.org/ar/story/2019/11/1044521)

هجرة الموارد البشرية الأكثر شيوعاً في أوساط الافراد من فئة الشباب ما بين سن العشرين والثلاثين، حيث تعتبر هذه الفئة من العمر الركيزة الاساسية والجوهرية للتنمية. فبعض الافراد يهاجرون للحصول على فرص مادية أو معنوية أو مهنية بمستوى أفضل مما هو عليه، فيما يهاجر آخرون للحصول على مزيد من الأمن وبيئة مستقرة أو على الحقوق السياسية والاجتماعية، التي في أغلب الاحيان غير متاحة.

تتسم معظم البلدان العربية بهجرة خارجية، حيث تتركز أعداد المهاجرين الكبيرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، يعني أن عدد المهاجرين العرب وغير العرب الذين تستقبلهم البلدان العربية ككل يفوق عدد مهاجريها إلى الخارج. ويعيش ما يقدر نحو. 27 مليون مهاجر داخل حدود بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث استقبلت البلدان نحو 80 **%**من كل المهاجرين العرب وغير العرب في المنطقة خلال السنوات2010 – 2014. ويبرز الاردن ولبنان باعتبارهما على السواء بلدين مستقبلين ومرسلين رئيسيين للمهاجرين، حيث بلغت نسبة المغتربين الاردنيين إلى

الخارج 9% من السكان الوطنيين. في حين بلغت النسبة في لبنان **14 %**.(**تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016، ص128**)

لقد خلفت النزاعات الحديثة العهد تأثيراً كبيراً في أنماط الهجرة. ودائماً كانت بعض البلدان العربية المتورطة في نزاع مفتوح أو المهددة بعنف وشيك مرسلة للمهاجرين، لكن انعدام الاستقرار السياسي يبرز هذه الاتجاهات. ففي سنة 2010، كان عدد المهاجرين العرب السوريين في الخارج نحو 416 ألف مهاجر، أي ما يعادل نسبة 1.9% من السكان المقيمين، حيث ارتفعت هذه النسبة إلى ما يقارب 14% في أواسط سنة 2014. وكان العراق وليبيا البلدان المنتجان للنفط، وجهتين لعددٍ كبير من العمال الوافدين حتى غزو العراق في سنة 2003، وليبيا سنة 2011. هذا وقدرت المنظمة الدولية للهجرة أن ما يقرب من2.5 مليون أجنبي كانوا يعيشون في ليبيا قبل غزوها في عام 2011. ويبدو أن من خلال تقارير المنظمات الدولية المعنية بالهجرة أن ليبيا تستقبل ثانية تدفقات من العمال المهاجرين من شمال أفريقيا وبالتحديد مصر وتونس، فحتى أواسط سنة 2014، يقال أن أكثر من مليون عامل مصري إلى جانب بعض العمال من تونس عادوا إلى العمل في ليبيا، من جراء ارتفاع نسبة البطالة في مصر وتونس، لكن نتيجة للأوضاع الأمنية غير المستقرة أجبرت بعضهم على العودة ثانية لبلدانهم.(**تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016، ص128**)

تتجه غالباً الهجرة من بلدان عربية في غرب أسيا نحو بلدان عربية أخرى، في حين أن الهجرة من بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان عربية في شمال افريقيا يهاجرون بأعداد كبيرة إلى اوروبا، لا سيما إلى اسبانيا وايطاليا وفرنسا، ويتوزع المهاجرون الخليجيون بين أستراليا والولايات المتحدة الامريكية وكنداء واوروبا. فيما أستقر كثير من اللبنانيين في امريكيا الجنوبية وغرب أفريقيا. في المقابل، يقتصر إلى حد كبير وجود المهاجرين من بلدان مزقتها الحروب أو غير مستقرة سياسياً وأمنياً ونخص بالذكر العراق وسوريا وليبيا والصومال وموريتانيا، بدول الجوار، حيث معظم الموريتانيين موجودون في السنغال والصوماليون هاجروا لبلدان شرق افريقيا المجاورة، والمهاجرين من العراق موجودون في الاردن وتركيا وايران ودول الخليج. أما المهاجرين من ليبيا فمعظمهم في مصر وتونس. أما بالنسبة للمهاجرين السوريين، وحتى أغسطس 2015، كان يوجد أكثر من (630 ألف مهاجر من سوريا موجودين في الاردن، ونحو1.2 مليون شخص في لبنان، و 1.8 مليون شخص في تركيا. (**تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016**)

يتفاوت نوع جنس المهاجرين العرب،حيث تشكل فئة الشباب (15- 29 عاماً) الذكور الاغلبية العظمى، حيث تصل نسبتهم إلى 18% من جميع المهاجرين العرب، وتبلغ نسبة الخرجين الجامعيين بين المهاجرين العرب في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نحو **22%** وتصل نسبة الشباب منهم الذين أكملوا تعليمهم العالي إلى 26.1%.

الهجرة والنزوح من البلدان العربية.

أولاً : النازحون داخل البلد الأم.(النازحون داخلياً)

وصل عدد النازحين داخلياً على الصعيد العالمي بسبب النزاع والعنف العام عام 2016. إلى (40,3) مليون شخص،(**تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، ص 37**). وفي نهاية عام 2016. كان حوالي 41% من جميع الاشخاص النازحين داخلياً في العالم بسبب النزاعات والعنف العام يعيشون في المنطقة العربية، وبلغ مجموعهم أكثر من16مليون شخص. وخلال عام 2016, نزح داخلياً أكثر من**2.3**مليون شخص جديد في المنطقة. ما يشكل ثلث جميع النازحين داخلياً الجدد بسبب النزاعات في العالم. وكانت الغالبية العظمى من النازحين داخلياً من الجمهورية العربية السورية بلغ عددهم حوالي 824 ألف شخص، والعراق حوالي659ألف شخص، واليمن478ألف شخص إلا أن عدد النازحين داخلياً انخفض في المنطقة بالمقارنة مع عام 2015.الذي نزح خلاله أكثر من خمسة ملايين شخص بسبب النزاع والعنف. (**تقرير الهجرة الدولية لعام 2017**)

جدول رقم (1) الاشخاص النازحون داخلياً بسبب النزاع والعنف في البلدان العربية.

السنوات / البلد	2012	2013	2014	2015	2016
سـوريا	3,000,000	6,500,000	7,600,000	6,600,000	6,325,978
السودان	3,000,000	2,426,700	3,120,000	3,264,286	3,320,000
الصومال	1,350,000	1,100,000	1,106,751	1,223,000	1,106,751
العـراق	2,100,000	2,100,000	3,276,000	3,290,310	3,034,614
فلسطين	144,500	146,000	275,000	221,425	193,277
لـيبيـا	50,000	59,400	400,000	500,000	303,608
اليمـن	385,000	307,000	334,090	2,509,068	1,973,994

المصدر : الأمم المتحدة – تقرير الهجرة الدولية لعام 2017.

النزوح الداخلي ليس سمة معتادة في بلدان المغرب العربي، ولكن تجدد النزاع وعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في ليبيا في عام 2014. تسبب بنزوح مئات الألاف الاشخاص من ديارهم. وفي نهاية 2016، قدر عدد النازحين داخلياً في ليبيا بنحو304ألف شخص، ورغم أن القتال في بعض أنحاء البلاد لا يزال مستمر يسبب مزيداً من النزوح. وبالإضافة إلى النزوح الداخلي المرتبط بالنزاع والعنف، نزح داخلياً في بعض البلدان العربية عام 2016. أكثر من 240ألف شخص، بسبب الكوارث الطبيعية، معظمهم في السودان والصومال واليمن.(**تقرير الهجرة الدولية لعام 2017**)

ثانياً : الهجرة في البلدان العربية :

ازداد عدد المهاجرين من البلدان العربية باطراد على مدى السنوات ال 25 عاماً الماضية. حيث قدر في عام 2015. أن اكثر من**26**مليون شخصاً من البلدان العربية يعيشون خارج بلدانهم. بزيادة **5.7**مليون شخص تقريباً عن عام 2010. وتعود هذه الزيادة التي حدثت في معظمها إلى تدفق المهاجرين من بلدان المشرق العربي. وأغلب الهاجرين من هذه البلدان بدافع البحث عن العمل. فمعظم المهاجرين من المنطقة العربية يذهبون إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، لغرض ايجاد موطن شغل. حيث اكثر المهاجرين اللذين يذهبون إلى دول الخليج من جمهورية مصر العربية حيث تبلغ نسبتهم 73% والاردن 66%. أما الوجهات الأخرى هي ليبيا و اوروبا امريكا الشمالية، مع أن النزاع والعنف الراهن في ليبيا خفض قليلاً من الهجرة اليها. **(تقرير الهجرة الدولية لعام 2017، ص23)**

معظم المهاجرين من المنطقة العربية من بلدان المشرق العربي، يشكلون **57%** من مجموع المهاجرين الوافدين من المنطقة العربية وعددهم حوالي14.81 مليون شخص، ونحو 21% من المهاجرين من بلدان المغرب العربي. وحوالي 20% من البلدان العربية الأقل نمواً مثل (السودان والصومال واليمن ..الخ). أما المهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي تبلغ نسبتهم 3%.لقد أدت الأزمات والنزاعات في بلدان عربية مختلفة مثل سوريا والسودان والصومال والعراق وليبيا واليمن، إلى زيادة كبيرة في النزوح. وكانت المنطقة العربية المساهم الأكبر في مستويات النزوح عالمياً. وفي منتصف عام 2016، كان نحو **46%** من جميع اللاجئين في العالم من المنطقة العربية. أكثرهم من سوريا والسودان والصومال والعراق. وفي حين بقي معظم اللاجئين من البلدان العربية في بلدانهم، إلا أن أعداداً كبيرة منهم غادرت أيضاً إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.(**تقرير الهجرة الدولية لعام 2017، ص24**)

جدول رقم (2) المهاجرين من البلدان العربية حسب بلد المنشاء (بالألاف),

السنوات / بلد المنشاء	2014	2015	2016
الأردن	1,633	1,767	1,903
الإمارات العربية	88	93	106
البحرين	285	373	424
تونس	1,368	1,484	1,625
الجزائر	3,691	3,541	3,622
جزر القمر	528	562	571
سوريا	3,029,46	4,194,554	5,303,613
جيبوتي	809	921	1,113
السودان	670,33	640,919	638,986
الصومال	1,080,78	1,105,618	1,097,757
العراق	426,11	377,747	279,955
عُمان	26	31	41
فلسطين	96,658	97,241	98,767
قطر	17	21	21
الكويت	990	978	932
لبنان	4,238	4,329	4,487
ليبيا	3,353	4,317	6,999
مصر	13,050	16,105	18,672
المغرب	1,345	1,559	2,033
السعودية	600	629	752
موريتانيا	34,340	34,121	36,492
اليمن	2,514	5,832	15,657

المصدر : تقرير الهجرة الدولية لعام 2017.

الهجرة والتنمية البشرية.

تعتبر نظرية علاقة الهجرة بالتنمية علاقة قديمة، لكن منذ عشرين عاماً ظهرت على الساحة الدولية من جديد هذه النظرية مسلطة الضوء على الروابط الوثيقة بين الهجرة الدولية والتنمية، واظهرت من جانب أن الهجرة من الدول النامية أو الطاردة إلى الدول المتقدمة أو الجاذبة إنما تأتي عن تخلف تلك البلدان وتطور الهجرة، ومن جانب أخر تقول النظرية أن الهجرة

الدولية تساهم في تنمية دول المقصد كما تساهم أيضاً في تعزيز النمو والتنمية في بلدان المنشاء وبالتالي فالهجرة هي مكسب للجميع. (**مانع ، خبازي : 2011 ، ص7**)

إن الهجرة الدولية لها أهمية كبيرة في عملية التنمية البشرية إذا ما أحسن توظيفها والاستفادة منها، فقد عملت الهجرة على تدعيم النمو الاقتصادي العالمي وأسهمت في تطور الدول والمجتمعات، كما أغنت العديد من الثقافات والحضارات، وقد استمرت في لعب دور مهم، سواء على المستوى الوطني أو العالمي.فالهجرة تستمد أهميتها من أن هناك(232)مليون مهاجر دولي يشكلون**3.2%**من جملة سكان العالم في 2013. وفي العديد من الدول النامية، تمثل تحويلات المهاجرين مصدر اً مهم للدخل . أكثر من مساعدات التنمية الرسمية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة .وفي معظم أنحاء العالم لا يستخدم المهاجرون فقط لتأدية الوظائف التي يمتنع أصحاب البلد الأصليون عن تأديتها، وإنما يستخدمون أيضاًفي أنشطة عالية القيمة والتي يفتقد السكان الأصليون المهارات اللازمة لتأديتها. بالأضافة إلى إسهامات المهاجرين في مجال تحقيق الرفاهة في بلدان المقصد، فإن لهم دور اً مهماً كذلك في تدعيم التنمية والحد من الفقر في بلدان المنشأ، ولذلك يجب أن يتم وضع هذا الدور في الاعتبار وتعزيزه، ويجب أن تصبح الهجرة الدولية مكملا للاستراتيجيات الوطنية والقطرية والعالمية للنمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

مفهوم التنمية البشرية :

إن عملية التنمية في الاساس تهدف إلى رفاهية الإنسان وفي نفس الوقت ترتكز على جهده وفكره، فهو بذلك وسيلتها وغايتها في نفس الوقت، أي أن الإنسان هو بؤرة الاهتمام في مسار التنمية، وتتحدد أبعاد هذه الأخيرة من أبعاد حياة العنصر البشري، كما أن الحديث عن مستوياتها لا يقتصر عن الجانب المادي المتمثل في شقه الاقتصادي فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى الاعتبارات الاجتماعية، وبذلك فإن مستويات التنمية تتعدد بتعدد مستويات حياة الإنسان وحاجاته.(**سنوسي : 2011، ص19**)

لقد أصبح العنصر البشري يستقطب اهتمام كثير من الدراسات والتقارير الدولية المتعلقة بالتنمية، ومن ثم وضع حاجة الإنسان في بؤرة سياسات التخطيط وصنع القرار في البلدان النامية، على اعتبار العنصر البشري هو العمود الفقري لعملية التنمية بمختلف ابعادها. وقد

تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد إلى اخر حيث استخدم أكثر من تعبير للدلالة على مفهومها.

تعرف التنمية البشرية على انها " ليست مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية وما إلى ذلك، بل أنها تعني انتفاع البشر بقدراتهم والتحسينات فيها، سواء في وقت العمل أو التمتع بوقت الفراغ فالإنسان ليس مجرد وسيلة أو عنصر إنتاج، بل إنه الهدف أيضاً من التنمية."(**سنوسي : 2011، ص19– 20**)

الهجرة كعامل تمكين لتحقيق التنمية :

يمكن أن تساهم الهجرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال استفادة المهاجرين ومجتمعات بلدان المنشأ والمقصد من التنقل البشري. ولتحقيق هذه الغاية، لابد من وضع سياسات حسنة لإدارة الهجرة،

يمكن أن يؤثر مستوى التنمية في بلد أو مجتمع ما على هجرة وتنفل الافراد، وتدني التنمية يشكل في معظم الحالات محركاً للهجرة. وتسعى السياسات التقليدية عادة إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة والنزوح بافتراضات بسيطة بما في ذلك أن مستويات التنمية المتدنية تهيئ في كثير من الأحيان ظروفاً تشجع الهجرة من بلدان معينة وأن ارتفاع مستويات التنمية يمكن أن يجدب المهاجرين.(**تقرير الهجرة الدولية لعام 2017، ص75**)

الهجرة تعتبر في بعض الاحيان فرصة للتنمية، حيث كثيراً ما تعود الهجرة بمكاسب إنمائية فورية وأساسية على المهاجرين، ولذلك يمكنها بحد ذاتها أن تشكل استراتيجية إنمائية. وسياسات الهجرة الجيدة يمكن أن تيسر وتمكن الهجرة الآمنة، وتمكن الأفراد من جني فوائد التنقل البشري دون الوقوع في مخاطر كبيرة، وتهدف السياسات الاستباقية للهجرة إلى تهيئة سبل قانونية للهجرة. وتزويد المهاجرين بما يلزم من المهارات والمعارف الثقافية والفنية.(**تقرير الهجرة الدولية لعام 2017، ص75**)

يمكن أن يساهم المهاجرون في التنمية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد، بالرغم من أن مدى حجم مساهماتهم يتوقف على مجموعة من العوامل المختلفة، فالمهاجرون المغادرون والمغتربون بسبب النزاعات أو الضائقة الاقتصادية يمكن أن يؤثروا بشكل مباشر أو غير مباشر على نتائج التنمية المستدامة في بلدانهم الأصلية. فيمكن أن يؤثر المهاجرون مباشرة على التنمية في بلدانهم عن طريق تحويل الأموال أو الاستثمار أو المشاركة في التجارة أو المشاريع الخيرية أو نقل المعرفة أو

زيادة الإيرادات الضريبية للبلد أو الانفاق فيه. وفي نفس الوقت يساهم المهاجرون الوافدون في اقتصاديات البلدان المضيفة ومجتمعاتها، فيمكن أن يشكل كل من عملهم وإنتاجيتهم ومهاراتهم ورأس المال الاجتماعي والمالي، اهمية حاسمة للتنمية الاقتصادية في العديد من بلدان المقصد. **(تقرير الهجرة الدولية لعام 2017، ص75)**

فوائد الهجرة :

أن للهجرة فوائد فردية ومجتمعية متعددة. فالهجرة مفيدة عموماً للأفراد من منظور النتائج التي يحققونها في سوق العمل، وفي نفس الوقت، المهاجرين في بعض الاحيان يعانون ضعفاً من جراء سياسات العمل والأوضاع السائدة في البلدان المضيفة ويتضررون منها أو يتعرضوا للتمييز. وعلى الرغم من احتمال جني المهاجرين ذوي المهارات العالية نتائج إيجابية هامة من تنقلهم، فهم عرضة أيضاً لمخاطر شديدة. (الأمم المتحدة – تقرير الهجرة في العالم لعام 2018)

المهاجرون وأهداف التنمية المستدامة :

تنص خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بمساهمة الهجرة الدولية في التنمية المستدامة، وتحتوي الخطة عل (17) هدف، حيث ينص الهدف رقم (11) من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على مؤشرات ذات الصلة بالهجرة ويتمحور المبدأ الأساسي لإعمال التنمية المستدامة على ضرورة " عدم التخلي عن أحد " بما في ذلك المهاجرين.

أيضاً تشير أهداف التنمية المستدامة إلى تسهيل الهجرة والتنقل المنظم والأمن المنتظم والمسؤول للأشخاص من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها. كذلك تشير أهداف أخرى إلى الهجرة من خلال الاتجار والتحويلات المالية وحركة الطلاب الدوليين والعديد من ابعاد الهجرة. كما ترتبط الهجرة بشكل غير مباشر بالعديد من الأهداف الأخرى.(**الأمم المتحدة : https//news.un.org/ar/story/2019/11/1044521**)

انعكاسات هجرة ونزوح الكفاءات العلمية والمهنية على التنمية البشرية في بلدان المغرب العربي.

لمحة عن مراحل هجرة الكفاءات وذوي المهارات المهنية في ليبيا :

تعد ظاهرة هجرة ونزوح الكفاءات والعلماء وذوي المهارات المهنية العالية والمتوسطة على حد سواء من الدولة الأم إلى الخارج أحد اهم العوامل على تطور الاقتصاد القومي، وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية، وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد

المهاجرين خاصة من الكوادر العلمية والمهنية المتخصصة وتتمثل أهم الآثار السلبية في حرمان هذه البلدان من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد مرت هجرة الكوادر العلمية بمراحل زمنية مختلفة واختلفت نسبة هجرة الكفاءات العلمية باختلاف طبيعة المرحلة الزمنية، وكما كانت تشكل انعكاساً لاحتدام وتفاقم الصراع السياسي والاقتصادي والأيديولوجي بين القوى السياسية الليبية، ولها اسباب موضوعية وذاتية.

ان أهم المراحل التي اتسمت بها هجرة ونزوح المفكرين والكفاءات وذوي المهارات والخبرة في العمل هي :

المرحلة الأولى: بدأت من اواسط السبعينات من القرن الماضي حتى نهاية عام 2010.تميزت هذه المرحلة باشتداد الصراع السياسي بين النظام من جهة، وبين التيارات السياسية الليبية التي كانت معارضة للنظام من جهة أخرى، وكانت طبيعة الصراع تحمل طابعاً سياسياً و ايديولوجياً، أي صراع على السلطة، وخلال هذه المرحلة واجهت النخبة العلمية بشكل خاص صعوبات انسانية واقتصادية واجتماعية، وبسبب الابتزاز والاضطهاد السياسي العالمي وفرض الحصار الاقتصادي اللاشرعي والظالم من قبل بعض الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة الامريكية كل هذه الاسباب وغيرها قد شكلت عوامل رئيسية دافعة في هجرة غالبية الكوادر العلمية بما فيها المحسوبة على النظام السياسي الجماهيري سابقاً.

المرحلة الثانية : بدأت هذه المرحلة من بداية عام 2011. ولغاية تاريخه. فبعد انتهاء النظام السائد ما قبل سنة 2011. على ايدي قوات حلف الناتو، واحتلال ليبيا بمباركة جامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي، سادت الفوضى السياسية والأمنية والاقتصادية، حيث اشتد الصراع السياسي والاجتماعي والامني في آن واحد حتى وصل الأمر بأن المجتمع الليبي على ابواب الحرب الأهلية، وكانت قوى داخلية واقليمية وحتى دولية تقف وراء هذه الفوضى المنظمة ولكل قوى حساباتها الخاصة بها.

أن أهم ما تميزت بها هذه المرحلة هي اشتداد أو تفاقم العامل القبلي بالإضافة الى العامل السياسي والأمني والأيديولوجي، مما ترك كل ذلك أثره السلبي على النخبة العلمية الوطنية، وبغض النظر عن انتمائها السياسي أو القبلي مما دفع نسبة غير قليلة من خيرة الاساتذة وخيرة

الاطباء والمهندسين والمثقفين والقيادات العسكرية والأمنية.. الى مغادرة ليبيا بسبب المضايقات، والابتزاز والتهديدات والقتل، إذ خسرت الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية والمؤسسات الاقتصادية والمؤسسة العسكرية والأمنية الليبية المئات من خيرة الكوادر العلمية والمهنية سواء الذين انتقلوا إلى رحمة الله أو الذين غادروا الوطن بسبب الانفلات الأمني والصراع السياسي، وتدهور مستوى المعيشي وهذه تعُد أكبر خسارة علمية ومادية على المجتمع الليبي ومستقبله.

المهاجرين من بلدان المغرب العربي :

في عام 2015. بلغ مجموع المهاجرين من بلدان المغرب العربي أكثر من**5**ملايين، أي ما يعادل نسبة 21 % من مجموع المهاجرين من المنطقة ككل، ما يجعل مجموعة بلدان المغرب العربي ثاني أكبر منطقة يتدفق منها المهاجرون بعد مجموعة بلدان المشرق العربي. وتشير بيانات عام 2015، إلى أن معظم المهاجرين من بلدان المغرب العربي هم من المغرب2,835ألف شخص، بنسبة 53 %, والجزائر 1,764ألف شخص، بنسبة 33 % من مجموع المهاجرين من بلدان المغرب العربي. ووفقاً للبيانات من عام 1990. وما بعده، كانت أوروبا الوجهة الرئيسية للمهاجرين من بلدان المغرب العربي. وغالباً ما تكون دوافع هذه الهجرة هي البحث عن العمل أو التعليم. هذا وشكلت نسبة المهاجرات ما بين40% . 48%من مجموع المهاجرين من بلدان المغرب العربي بين عامي 1990. 2015 ، وفي ليبيا تشكل النساء ما بين 47% . 48% من مجموع الليبيين المهاجرين. في حين نسبة المهاجرات من تونس هي الأقل إذ بلغت حوالي ما بين 40%.42% خلال الفترة من عام 1990. إلى 2015.وفي منتصف عام 2016. وصل عدد اللاجئين من بلدان المغرب العربي إلى14,279مهاجر، وتصدر المهاجرين من ليبيا القائمة بعدد (7,000) شخص.(**تقرير الهجرة الدولية لعام 2017. ص32–35**)

جدول رقم (3)المهاجرين الدوليين من بلدان المغرب العربي.

البيانات	السنوات	1990	2000	2010	2015
ليبيا	عدد المهاجرين الدوليين من الجنسين	74,803	78,675	130,833	141,623
	نسبة المهاجرين من مجموع السكان	% 1.7	% 1.4	% 2.0	% 2.2
	نسبة المهاجرات	% 47.4	% 46.7	% 47.3	% 47.8
الجزائر	عدد المهاجرين الدوليين من الجنسين	905,365	1,024,745	1,633,04	1,763,77
	نسبة المهاجرين منمجموع السكان	% 3.4	% 3.2	% 4.5	% 4.4

	نسبة المهاجرات	% 43.4	% 44.0	% 44.6	% 45.2
تونس	عدد المهاجرين الدوليين من الجنسين	453,522	480,116	606,017	651,044
	نسبة المهاجرين من مجموع السكان	% 5.5	% 4.9	% 5.6	% 5.7
	نسبة المهاجرات	% 39.6	% 42.1	% 41.4	% 41.6
المغرب	عدد المهاجرين الدوليين من الجنسين	1,587,234	1,947,544	2.779,496	2,834,641
	نسبة المهاجرين من مجموع السكان	% 6.3	% 6.7	% 8.6	% 8.2
	نسبة المهاجرات	% 43.1	% 45.2	% 44.8	% 46.4
موريتانيا	عدد المهاجرين الدوليين من الجنسين	134,113	105,587	113,398	119,334
	نسبة المهاجرين من مجموع السكان	% 6.6	% 3.8	% 3.1	% 2.9
	نسبة المهاجرات	% 44.1	% 39.2	% 37.3	% 38.1

المصدر : الأمم المتحدة – تقرير الهجرة الدولية لعام 2017.

تداعيات ثورات ما يسمى بالربيع العربي على شعوب بلدان المغرب العربي :

في اواخر سنة 2010 ومطلع 2011 اندلعت موجة عارمة من الاحتجاجات في بعض دول الوطن العربي بدأت من تونس ثم انطلقت الشرارة في كثير من البلدان العربية وعُرفت تلك الفترة بما يسمى بربيع الثورات العربية. ومن اسباب هذه الاحتجاجات انتشار الفساد والركود الاقتصادي وارتفاع نسب البطالة وتدهور الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضيق السياسي والأمني، وسوء الاوضاع عموماً في تلك البلدان.

انتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة في بعض البلدان العربية، وأسفرت عن إسقاط أنظمة الحكم في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن بمساعدة أطراف اقليمية ودولية عربية وأجنبية.وكانت لهذه الاحتجاجات والتغييرات تأثيرات وتداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية ألقت بظلالها على عدة مجالات، من بينها ظاهرة الهجرة والنزوح.

لقد ألقت ثورات ما يسمى بالربيع العربي بظلالها على الواقع الاقتصادي المتردي بالأساس في اغلب الدول العربية، وخاصة في دول شمال افريقيا، فكانت سبباً لتراجع الأداء الاقتصادي، كما كانت نتيجة لميراث وتراكمات اقتصادية مصاحبة بإخفاقات مزمنة في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتراكم في الديون، وزيادة مفرطة في عجز الموازنات، وانتشار ظاهرة البطالة والهجرة بين الشباب. وتساهم في هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة لبلدان المغرب العربي تحديداً تنامي شعور الشعوب بأن هناك فئات قليلة من الأثرياء واصحاب النفوذ السياسي، استحوذت على أغلب المقدرات الاقتصادية وثمار التنمية، بينما لم تحظ الفئات الأخرى الفقيرة ومحدودة الدخل، إلا على نسبة من هذه المقدرات أو الثروات، ولا تمكنها من تحقيق اهدافها. **(بلال : 2014، ص 10)**

ويبرز تأثير التغييرات ببلدان الربيع العربي على الهجرة، حيث ساهمتما يسمى بثورات الربيع العربي والوضع السياسي المتأزم في عدد من بلدان المغرب العربي في ازدياد عدد المهاجرين والنازحين العرب نحو أوروبا، حيث أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية المتذبذبة وما خلفته من توثر وعدم الاستقرار جعلت نسق الهجرة إلى أوروبا ودول اخرى يرتفع مقارنة بالفترات السابقة لاندلا ع هذه الاحتجاجات أو الثورات كما يسميها البعض.(**بلال : 2014، ص 13**)

هجرة الشباب في بلدان المغرب العربي ما بعد عام 2011.

منذ عام 2011. تؤثر الانتفاضات الاجتماعية في بلدان عربية عدة، وقع بعضها في نزاع ممتد. وكان عام 2011. نقطة تحول، منذ ذلك الحين، لم يعد ممكنا وقف المد لأجل التغيير. وهذا ما يمثل فرصة لإعادة تقييم مسارات التنمية في بلدان المغرب العربي، وتحديد انماط التغيير . وأكدت الاحتجاجات التي حدثت في بعض بلدان المغرب العربي وانتشرت في عام 2011، أهمية المعالم الديمغرافية الشبابية للعالم العربي. حيث يكون الشباب العرب من اعمار15. 29نحو 30% من السكان، وقد خلق النمو السكاني السريع ضغوطاً هائلة على المجتمعات وعلى كامل البنية التحتية للدول العربية. فالشباب هم الذين غالباً ما يترجمون المشاكل الاجتماعية إلى حالة من التوتر.

أكدت الانتفاضات العربية أيضاً الإقصاء الاقتصادي والسياسي لكثير من الشباب الذين حرموا من التأثير في السياسات العامة التي تمس حياتهم. وقد مثلت الاحتجاجات والحركات الثورية الأخيرة المستوحاة من الشباب، تعبيراً عن الاحباط والاغتراب للجيل الحالي من الشباب العرب. لذا من الملح التركيز على الشباب بوصفهم قوام التنمية المستدامة في المنطقة والقادرين على تفعيلها.(**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2016.**)

جدول رقم (4)المهاجرين من فئة الشبابمن بلدانالمغرب العربي.

الـدولة	مجموع المهاجرين الشباب من الفئة العمرية 15–24 سنة	النسبة المئوية لمجموع السكان المهاجرين	مجموع المهاجرين الشباب من الذكور	النسبة المئوية للذكور من مجموع المهاجرين الشباب	المجموع المهاجرين الشباب من الاناث	النسبة المئوية للإناثمن مجموع المهاجرين الشبا
ليبيا	124,598	%16.2	75,687	%60.7	48,911	%39.3
الجزائر	26,943	%11.1	15,628	%58.0	11,315	%42.0
تـونس	8,340	%14.7	4,477	%53.7	3,863	%46.3
المغرب	11,290	%12.8	5,878	%52.1	5,412	%47.9
موريتانيا	21,345	%15.4	11,814	%55.3	9,531	%44.7

المصدر : تقرير الهجرة الدولية لعام 2017.

المهاجرين من ذوي المهارات المهنية العالية من بلدان المغرب العربي :

شهدت بلدان المغرب العربي خلال الفترة الماضية هجرة شبه جماعية للكفاءات المهنية العالية إلى الخارج بسبب تردي الاوضاع الأمنية واستمرار حالة الاضطرابات في هذه البلدان، وهو ما يشكل خطراً على التنمية بعد ان فقدت البلدان العربية المغاربية ثروتها البشرية الفاعلة وقدراتها القادرة على إدارة التغيير وتحقيق التنمية الشاملة.

فكانت حركة وانتقال ذوي المهارات المهنية العالية من بلدان المغرب العربي إلى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لسنوات ماضية، فكانت حسب الموضح بالجدول التالي :

جدول رقم (5)المهاجرين من ذوي المهارات المهنية العاليةمن بلدانالمغرب العربي.

الـــدولة	مهارة منخفضة أقل من 8 سنوات تعليم	مهارة متوسطة من 9 – 12 سنة تعلي	مهارة عالية 13 سنة واكثر تعليم	المجموع
ليبيا	% 22.9	% 23.0	% 54.1	% 100
الجزائر	% 76.7	% 9.2	% 14.1	% 100
تـونس	% 73.0	% 12.1	% 14.9	% 100
المغرب	% 70.6	% 16.5	% 12.9	% 100
موريتانيا	**	**	**	**

المصدر : (فاطمة مانع، وخبازي فاطمة الزهراء : 2011.) – (بيانات غير متوفرة.)**

من خلال الموضح بالجدول رقم (5) أعلاه ان نسبة ذوي المهارات المهنية العالية، تشكل أعلى نسبة مقارنة بباقي النسب الأخرى لسنوات التعليم، وهذا يدل على أن البلدان المستقبلة لمنظمة التعاون الاقتصادي تضع شروطاً وتسهيلات أمام المهاجرين العرب من اجل استنزاف القدرات والطاقات البشرية ذات مهارات عالية والتي تساهم في التنمية بشكل كبير في هذه البلدان المستقبلة.وفي تقرير أخر للأمم المتحدة لسنوات سابقة. ليست ببعيدة، جاء ترتيب الدول العربية من حيث هجرة حاملي الشهادات الجامعية والعالية إلى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والذي تجاوز تقريباً المليون مهاجر. (**مانع، وخبازي : 2011.**)

التحويلات المالية للمهاجرين في بلدان المغرب العربي :

تشير المنظمة الدولية للهجرة في تقريرها السنوي لعام 2017. بأن التحويلات المالية، هي عبارة عن " تحويلات مالية دولية متعددة الاتجاهات وطوعية وخاصة، يقوم بها المهاجرون، فردياً أو جماعياً، إلى أشخاص يقيمون معهم صلات وثيقة. "(**تقرير الهجرة الدولية لعام 2017**.ص124).

وقالت المنظمة الدولية للهجرة أن التحويلات النقدية الدولية زادت أيضاً لتصل إلى(689) مليار دولار أمريكي في عام 2018.(اخبار الأمم المتحدة: **https//news.un.org/ar/story/2019/11/1044521**) ويشير صندوق النقد الدولي إلى التحويلات على انها " دخل الأسر المعيشية من الاقتصادات الأجنبية والذي ينشأ أساساً نتيجة انتقال الأفراد بصورة مؤقتة أو دائمة إلى تلك الاقتصادات " ووفقاً للتعريف ذاته، تشمل التحويلات النقدية وغير النقدية التي تتدفق عن طريق القنوات الرسمية، وغير رسمية. (**الأمم المتحدة ، تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 ، ص 313**)

وتتمثل أهمية التحويلات، واثرها على التنمية، في كونها أحد أهم التدفقات المالية على مستوى العالم أجمع، حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الجنبية، وتأتي مباشرة من حيث الحجم بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كم تمثل التحويلات إحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية وفعالة في تنمية اقتصاديات البلدان المستقبلة لها إذا ما توفرت البيئة المناسبة والسياسات الحكومية المحفزة التي تمكنها من أداء هذا الدور.

جدول رقم (6)التدفقات الخارجة من الحوالات من بلدان المغرب العربي (بملايين الدولارات),

الدولة	السنوات				
	2006	2008	2010	2012	2015
ليبيا	945	964	1,609	1,971	--
الجزائر	35	27	28	44	75
المغرب	38	54	62	64	75
تونس	16	16	13	18	26
موريتانيا	**	**	**	240	172

المصدر :الأمم المتحدة ، تقرير الهجرة الدولية لعام 2017.– (بيانات غير متوفرة.)**

في عام 2016. كان يعيش أكثر من(**5**)ملايين شخص من بلدان المغرب العربي خارج بلدانهم ، وتتلقى بلدان المغرب العربي ثاني أكبر قدر من التحويلات المالية في المنطقة، إذ بلغت ما يقرب من 10 مليارات دولار امريكي سنوياً على مدى الأعوام من 2010 إلى 2015. (**الأمم المتحدة ، تقرير الهجرة الدولية لعام 2017**.ص124)

كما أن التحويلات تلعب دوراً هاماً في تكوين رأس المال اللازم للمهاجرين بما يمكنه من القيام بمشروعات اقتصادية، التي من شانها تمكن أصحابها من الارتقاء بمستوى معيشي أفضل. وتشكل التحويلات المالية الواردة مصدراً هاماً من مصادر الدخل في بلدان المغرب العربي بشكل عام وفي الدولغير المنتجة للنفط (تونس والمغرب وموريتانيا) بشكل خاص. هذا و للحد

من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، ومن أهداف التنمية المستدامة، الذي ترمي إلى خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تزيد تكلفتها عن 5 % بحلول عام 2030. الأمر الذي يمكن أن يشجع المهاجرين، المزيد من تحويل الأموال. وفي هذا السياق تهدف خطة عمل أديس أبابا

إلى إتاحة خدمات مالية مناسبة للمهاجرين في بلدانهم الأصلية والمضيفة على حد سواء، بخفض متوسط تكلفة معاملات تحويلات المهاجرين بحلول عام 2030. إلى أقل من 3% من المبلغ المحول وباستخدام التقنيات الجديدة.(تقرير الهجرة الدولية لعام **2017**.ص109)

جدول رقم (7) التدفقات الداخلة من الحوالات إلى بلدان المغرب العربي (بملايين الدولارات),

الدولة	السنوات					
	2006	2008	2010	2012	2014	2016
ليبيا	16	--	--	--	--	--
الجزائر	1,610	2,202	2,044	1,942	2,000	2,046
المغرب	5,451	6,894	6,423	6,508	7,736	7,010
تونس	1,510	1,977	2,063	2.266	2,347	1,794
موريتانيا	--	--	--	--	--	--

المصدر : الأمم المتحدة ، تقرير الهجرة الدولية لعام 2017.

استنتاجات وتوصيات البحث.

أولاً : الاستنتاجات:

هجرة ونزوح الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية يضعف الاقتصاد العربي بشكل عام وبلدان المغرب العربي بشكل خاص، لأنه يحرمهم من إمكانية التطور في المستقبل، ويستنزف الاحتياطي الاستراتيجي من الموارد البشرية، فخسائر رأس المال البشري والفكري يعني انخفاض في الإنتاجية.الأمر الذي أنعكس سلبياً على مستويات التنمية البشرية.

تسببت الكثير من العوامل، والتي من ابرزها عدم الاستقرار المني، وانعدام فرص العمل وتراجع مستويات الدخل، وعدم تهيئة حاضنة للكفاءات والخبرات الوطنية المؤهلة إلى ارتفاع هجرة العقول وذوي المهارات المهنية من البلدان العربية في الآونة الأخيرة إلى أعلى المستويات، وهو ما يهدد مستقبل البلدان العربية التنموي،

ومن خلال تحليلنا واستعراضنا في متن هذا البحث، لأهم الأبعاد والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وأسباب هجرة ونزوح المفكرين والكفاءات العلمية وذوي

المهارات المهنية من البلدان العربية عامة ومن بلدان المغرب العربي خاصة، وكذلك أهم التحديات والمعوقات التي تواجه المهاجرين والنازحين، وخاصة من ذوى الكفاءات العلمية والمهارات العالية.

وفي هذا السياق وبعد دراسة وتحليل أسباب أو دوافع هجرة ونزوح الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية العربية وما ترتب عنها من أثار سلبية على عمليات التنمية، فقد توصلنا في هذه الورقة إلى أهم الاستنتاجات الآتية :

1. معظم المهاجرين من بلدان المشرق العربي، يشكلون 57% من مجموع المهاجرين من المنطقة العربية، ونحو 21% من المهاجرين من بلدان المغرب العربي. وحوالي 22% من البلدان العربية الأخرى.
2. تعاني أغلب البلدان العربية من هجرة كفاءاتها العلمية والمهنية نتيجة عدم الاستقرار السياسي بها. حيث تعاني الكثير من الكفاءات العلمية من سوء تقدير الأنظمة السياسية الحاكمة للعقول المتميزة، و إلى غياب لديمقراطية التي تؤمن المناخ الأمثل للتطور العلمي والتنوع الفكري في ميادين العلوم المختلفة.
3. ضعف التعامل بين النظم السياسية والكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية، فلم يجد كثير من العلماء في الوطن العربي تأييد من قبل النظم السياسية في كثير من المشروعات التي اقترحوها.
4. انتهاك الحريات الأكاديمية، ففي العقود الماضية وحتى الآن هناك كثير من العلماء والمثقفين الذين اضطروا للهجرة والنزوح من وطنهم بسبب انتهاكات حقوق الإنسان. هذا يعني أن الانتهاكات تشكل أحد عوامل الدفع للهجرة ومغادرة أوطانهم نتيجة لانتهاك الحريات الأكاديمية.
5. اعتياد المهاجرين العرب على نمط الحياة في البلدان الغربية واحترام كرامة الإنسان وسيادة القانون والنظام والانضباط في العمل والحياة، ومن هنا يبدأ المهاجر العربي ذو الكفاءة العلمية والباحث العلمي بإجراء مقارنة مع الأوضاع الاجتماعية السائدة في البلدان العربية، حيث تسود العادات والتقاليد القديمة، والفوضى العارمة في كل المجالات، وعدم تقدير المجتمع لأهميتهم أو لإنجازاتهم، و أنتشار البطالة، والانتظار طويلاً للحصول على وظيفة مناسبة، الأمر الذي يولد لديهم الشعور بالغربة في وطنهم.

6. الروتين والمركزية الشديدة، وجهاز إداري تقليدي متخلف، لا يقدر أهمية العلماء وذوي المهارات المهنية العالية، ولا يحترم دورهم في عملية التنمية، ناهيك عن صعوبة وصول هذه الكفاءات إلى احتياجاتهم العلمية، وغير العلمية بسبب الروتين والمركزية، الأمر الذي يولد لدى هذه الكفاءات شعور بالإحباط وضعف القدرة على تحقيق الذات وتجسيد الطموحات أو المشاركة في صناعة القرارات.
7. انتشار الرشوة والفساد الإداري والمالي، فلا يزال الكثير من المسؤولين في المجتمعات العربية لا تهمها المصلحة العامة، بقدر ما يهمها المصلحة الخاصة، ووضع الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب، مما يثير لدى الكفاءات شعور بالرفض وصعوبة الاقتناع بأوضاعهم، خصوصاً وأنه قضوا معظم حياتهم وأنفقوا الكثير من أموالهم أملاً في الوصول إلى مراكز علمية تناسب اختصاصاتهم وتحترم رغباتهم وإرادتهم. (**التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية : 2008م**، ص35- 36)
8. ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي، وصعوبة توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن المستوى المناسب للكفاءات وذوي المهارات المهنية في البلدان العربية.
9. ندرة فرص مؤسسات البحث العلمي، بل وغياب التخطيط السليم واعتبار البحوث العلمية مجرد ترف لا حاجة لها.
10. تعرضت بعض البلدان العربية، لنكسات (منذ عام 2011. ولايزال الأمر قائم، حتى منتصف عام 2020. تاريخ إعداد هذه الورقة) بفعل ما طرأ عليها من تحديات واحتجاجات ونزاعات عنيفة وحروب أهلية، ادت إلى تباطؤ وانخفاض كبير في مستويات التنمية البشرية.(الأمم المتحدة : أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها لعام 2018، ص3)
11. إن استمرار هجرة الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية العربية إلى الخارج أدى وسيؤدي إلى تراجع مستويات التنمية في البلدان العربية بمختلف أنواعها.
12. يوجد ارتباط بين التنمية وهجرة الكفاءات العلمية، ففي حال استمرار عجز البلدان العربية عن إيجاد الظروف الكفيلة بوقف هذه الظاهرة، فأن مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ستبقى معطلة ومتعثرة، وكلما تأخر تحقيق أهداف التنمية فسوف يؤدي ذلك إلى مزيد من هجرة الكفاءات، وحرمان البلدان العربية من الكفاءات وذوي المهارات المهنية القادرة على تطويرها.

ثانياً : التوصيات :

فالخطورة التي تشكلها هجرة الكفاءات العلمية العربية على مخططات التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص، تتطلب إيجاد حلول ووضع استراتيجية للحد من هذه الظاهرة . وفي هذا الصدد نقدم بعض المقترحات والتوصيات عسى أن تساهم في معالجة مشكلة هجرة الكفاءات العلمية، وعودة كافة المتواجدون في الخارج ليساهموا في عمليات التنمية ومن أهم هذه المقترحات والتوصيات هي مايلي :

- من الضروري العمل على تشريع قانون بعودة الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية، وخاصة العالية من السلطة التشريعية في كافة البلدان العربية، وخاصة في بلدان المغرب العربي، وأن يضمن التشريع كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وغيرها.
- من الضروري على الهيئة الدبلوماسية والقنصلية والملحقيات الثقافية في الخارج أن تقوم بإحصاء كامل وشامل للكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية، ومختلف الاختصاصات المتواجدة في البلد المضيف، وحثهم بالرجوع إلى أوطانهم.
- على البلدان العربية أن تضع برامج ملموسة لاستيعاب عودة المهاجرين والنازحين من ذوي الكفاءات العلمية والمهارات المهنية، وحل مشاكلهم، الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، ضمن خطة طويلة الأجل. وخطط فرعية قصيرة الأمد توضح الاحتياجات من القوى العاملة المؤهلة علمياً وعملياً في كل القطاعات، والمجالات الرئيسية للتنمية.
- وضع استراتيجية عربية متكاملة للتصدي لمشكلة هجرة ونزوح الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية، وينبغي أن تشارك في وضعها كل المؤسسات والمنظمات التابعة لجامعة الدول العربية.
- توفير الحريات الفكرية والسياسية لأصحاب الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية.
- توفير الحوافز المادية والمعنوية لأصحاب الكفاءات العلمية، وذلك من خلال زيادة مرتبات وأجور هذه الشريحة من المجتمع بما يجعلهم يشعرون بقيمة عملهم وانجازاتهم العلمية.
- العمل على وضع برنامج محدد، هدفه الأساسي كيفية استقطاب الكفاءات العلمية العربية المهاجرة.
- العمل على استثمار وتشغيل الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية المحلية في مشاريع البناء والتطوير والتنمية، وعدم تفضيل الخبرات الأجنبية عليها إلا عند الضرورة القصوى.

- على البلدان العربية اتخاذ قرارات سياسية واقتصادية مناسبة لتحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، للمحافظة على الكفاءات العلمية العربية، وجدب الكفاءات الموجودة في الخارج.
- الاهتمام بالبحث العلمي، وفتح وتوسيع الجامعات ومراكز البحث العلمي القائمة وتخصيص المبالغ المالية المناسبة لذلك. مع عدم تسييس الجامعات ومراكز البحث العلمي.
- على البلدان العربية احترام وتقدير الكفاءات العلمية وذوي المهارات المهنية، وتحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتوفر المستوى المعيشي الجيد الذي يحفظ كرامة هذه الفئة ويضمن مستقبلها ويجعلها تتفرغ للبحث العلمي والتطوير.
- العمل على تشجيع الكوادر الفنية والعلمية على العمل والانجاز باستمرار ، مع العمل على توفير الإمكانيات، وتهيئة المناخ العلمي المناسب والسليم للإنتاج العلمي والإبداع.
- العمل على تعميق الانتماء داخل الشباب العربي حتى يمكن أن تستقر هذه الكفاءات في المجتمع، وتسهم في دفع عجلة تنمية المجتمع العربي.
- الربط بين الاحتياجات من القوى العاملة ومتطلبات التنمية الأساسية، وهذا الهدف يتطلب عملا متوازنا في عدة مجالات منها، التخلص من ظاهرة البطالة بأشكالها المختلفة، وزيادة إنتاجية العمل، وتنمية الموارد البشرية وتطويرها، وزيادة مخرجات التعليم وربطه بمتطلبات التنمية الأساسية.

المراجع والمصادر

1. سنوسي، شيخاوي (2011)، **هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي** : دراسة حالة الجزائر، جامعة أبوبكر بلقايد– تلمسان، الجزائر، رسالة ماجستير. غير منشورة.
2. مانع، فاطمة، وخبازي، فاطمة الزهراء، **هجرة الكفاءات العلمية وأثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، خلال الفترة 13.14ديسمبر 2011. جامعة الشلف ، الجزائر.
3. الشمري، حسن عباس، **ظاهرة نزيف أو هجرة العقول العربية " أسبابها، انعكاساتها، وسبل معالجتها** " العراق حالة دراسية، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 8، العدد 3، 2016، جامعة بابل، العراق.
4. أبوغمجة، نصر الدين محمد، **هجرة العقول العربية " مقترحات عملية ورؤى مستقبلية للمواجهة**. "، مجلة الدراسات المستقبلية، المجلد 17، العدد(1) 2016، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
5. بلال، وليد (2014) ، **أثر التغيرات العربية في دول الربيع العربي على تيارات الهجرة وتنقل الأيدي العاملة العربية**، ورقة عمل غير منشورة، وزارة التكوين المهني والتشغيل، تونس.
6. الأسرج، حسين عبدالمطلب (2016)، **هجرة الكفاءات العربية**، ورقة عمل غير منشورة.
7. الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP : تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2016.

8. الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) : أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها لعام 2018.
9. الأمم المتحدة ، المنظمة الدولية للهجرة (IOM) : تقرير الهجرة الدولية لعام 2015.
10. الأمم المتحدة ، وكالة الأمم المتحدة للهجرة (IOM) : تقرير الهجرة في العالم لعام 2018.
11. المنظمة الدولية للهجرة (IOM) : تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017." الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030."، الأمم المتحدة، 2017.
12. التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية لعام 2008. " هجرة الكفاءات العربية، نزيف أم فرص؟ " إدارة السياسات السكانية والهجرة / القطاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2008م.
13. التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية لعام 2014. " الهجرة الدولية والتنمية." جامعة الدول العربية، القاهرة، 2014م.
14. الموقع الالكتروني : https//news.un.org/ar/story/2019/11/1044521-تاريخ التصفح 11/ 04 / 2020.
15. الموقع الالكتروني ww.un.org/ar/section/issues-depth/migration/index.html- تاريخ التصفح 11/ 04/ 2020.